الإعلام الفرنسي: نحن ضحية «سايكس ـ بيكو»!

■ عامر نعيم الياس*

«باريس تحترق»، هذا كان «هاشتاغ» وسائل التواصل الاجتماعي الذي احتفل عبره مناصرو «داعش» ليلة الثالث عشر والرابع عشر من الشهر الجاري أثناء تنفيذ عمليات باريس. زُلزلت العاصمة الفرنسية، الأمن الفرنسي والشرطة التي تتواجد على كافة التقاطعات والساحات المهمة في دوائر العاصمة الفرنسية، شلّت حركتهما، لكن القتل بالإرهاب لا يمكن لأي رقابة أمنية أن تمنعه، فكيف إن كان قنبلة بشرية.

تسعة أشهر وأكثر قليلاً على ما حصل في صحيفة «شارلي ايبدو» الساخرة، وما تبعه من المجزرة الأخرى وقطع رأس أحد الفرنسيين وتعليقه على سور في مكان عمله، وقضية مهدي نموش، وكاليبالي وعلاقتهما ببعض، ولا يزال الإصرار الفرنسي على فرضية «الذئاب المستوحدة» على حاله. فهل منفذو هجمات باريس التي تبناها «داعش»، والذين تحرك أحدهم من تركيا إلى اليونان إلى فرنسا (طريق اللاجئين)، مجرد ظاهرة فردية، أم أنه آن الأوان للاعتراف بأن السياسة الفرنسية الخاطئة في المنطقة والدعم المطلق للإرهابيين، والرعاية الدولية والفلسفية لما يسمى «الربيع العربي» قد ارتدت على باريس المتطرفة في مواقفها قبل غيرها؟

شاركت طائرات «ميراج» و«رافال» أخيراً في الحملة الأميركية على تنظيم «داعش» في سورية، 4 في المئة من مجموع غارات تحالف أوباما في العراق وسورية كانت من نصيب الطائرات الفرنسية، نسبةٌ دفعت الإعلام الفرنسي إلى التساؤل عن السبب الذي دفع «داعش» إلى الانتقام من فرنسا أولاً على خلفية امتلاكه حق «شرعية الدفاع»، مع أن الدول الأخرى المشاركة في تحالف أوباما استهدفت التنظيم الإرهابي أكثر من باريس.

احتار الإعلام الفرنسي والنخب السياسية في تفسير ما جرى بهدف الالتفاف على الحقيقة، فالدولة الفرنسية وحكومة هولاند هي الأكثر اندفاعاً بين الدول الأوروبية وفي المعسكر الغربي في معاداتها للدولة السورية وللنظام القائم في دمشق، وهي لا تزال تطالب أولاً وقبل كل شيء «بتنحي» الرئيس الأسد، وهو أمر يجعلها في مصافي الدول الأكثر تأييداً «للسنّة» في سورية والعراق، فكيف ضربتها «دولة» دعاية الاستقطاب الطائفي في المنطقة؟

للإجابة على هذا السؤال، رأت «لوموند» أن الأساس هو التاريخ الفرنسي في المنطقة والدور الفرنسي في ضرب السلطنة العثمانية، كما رأت أن اتفاقية «سايكس ـ بيكو» كانت العامل الأهم في حنق المتطرفين على فرنسا التي قضت على الدولة العثمانية وقسّمت سورية الطبيعية، فهل المشروع الوهابي في الأصل هو مشروع يستمد أصوله وفقهه وقاعدته الشعبية من سورية الطبيعية، أم هو عبارة عن فكر سعودي آتٍ من الشرق في عمق الصحراء العربية؟ وهل قاوم الإسلاميون يوماً ما المشروع الغربي في المنطقة؟ وهل ظهر هذا الفكر قبل التقسيم أم بعده، وكان ابنا من أبنائه؟

كل ما سبق لا يضع الإجابة الصحيحة أمام الرأي العام، ويعكس عمى النخب الفرنسية وارتهانها المطلق للسياسة الاشتراكية لحكومة هولاند، ففرنسا هي الدولة الأوروبية التي تملك أكبر أعداد للجهاديين في سورية والعراق، إذ يقدّر العدد في الدولتين ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف إرهابي فرنسي الجنسية. كما أن باريس تتناسى القاعدة الذهبية التي تقول إنه كلما زاد دعمك واحتضانك للإرهابيين، ازدادت احتمالات الخطورة عند أي محاولة لك للتملص من هذا الالتزام أو إجراء تحوّل في سياستك يفرضه السياق العام للسياسة الدولية، وهذا ما يمكن استيضاحه من توافق وزير خارجية روسيا والولايات المتّحدة في مؤتمر فيينا الثاني على الهيكل العام للحل السياسي في سورية.

«داعش» و«النصرة» و«أحرار الشام» وغيرها ممن يكفّر الآخر لا يهمها درجة العداء للدولة السورية، أو مقدار تقرّب هذا البلد الأوروبي من هذه الطائفة أو تلك، بقدر ما يهمها قتل الآخر، وإعادة أمجاد «الخلافة الإسلامية» على منهج محمد بن عبد الوهاب، هذه الأمر تحديداً هو ما يمد هذه التنظيمات بالقنابل الحية ويجعل من قاعدتها آلات قتل تحركها غريزة حكم الدين للعالم، ولا تسطيع أي قيادة لأي تنظيم مهما كانت مخترقة التحكم بها، فكيف إن كان هذا التحكم مطلوباً في الوقت الذي لا يزال فيه الفرنسيون محتارين عما إذا كان العائدون من سورية «جهاديين ام إرهابيين»، ومصرين على أن من تستهدفهم الدولة السورية في محيط كويرس هم من «المتمردين» أو «الثوار» السوريين.

* كاتب ومترجم سوري

تفجيرات باريس تقلق أوروبا كلها

طبيعيّ جدّاً أن تتناول الصحف الغربية، لا سيما الأوروبية، التفجيرات الإرهابية الأخيرة التي أصابت العاصمة الفرنسية باريس، والتي أودت بحياة عشرات المواطنين، فيما تبنّاها تنظيم «داعش» الإرهابي.

في هذا الصدد، كتبت صحيفة «غارديان» البريطانية أن أسوأ وقت لتقديم تنبوءات يكون في أعقاب وقوع مجزرة إرهابية. فالغضب الشديد يدفع صانعي السياسات والمواطنين على حدّ سواء للإتيان بردود فعل غاضبة. وأن الاستجابة المتواضعة للإرهاب هي نتيجة لتواضع العنف. فمنذ هجوم تنظيم «القاعدة» على مركز التجارة العالمي والبنتاغون عام 2001، كانت الميزة الأكثر لفتاً للانتباه حول الإرهاب الإسلامي في أوروبا، هي كيف أنه كان قليل الحدوث هناك. قد يرجع الفضل في ذلك إلى قوات الشرطة ووكالات الاستخبارات لقيامها باعتقال المشتبه بهم قبل تنفيذهم الهجمات. ويمكنك تكرار النقطة الأساسية، وهي أننا ضد التطرف الإسلامي، لا الإسلام نفسه، فمعظم المسلمين يمقتون الدين الشمولي. وأياً كان السبب، تبقى النتيجة العملية أن لا أحد في السلطة قد شعر بضرورة التحرك نحو أي شيء يشبه الأحكام العرفية.

وفي السياق ذاته، نشرت صحيفة «أوبزرفر» مقالاً افتتاحياً عن هجمات باريس قالت فيه إن العالم مطالَب، بعد هجمات باريس، بمعالجة أساس الإرهاب في سورية. وأنّ المسلحين المنتمين إلى تنظيم «داعش» حوّلوا وسط باريس إلى ساحة معركة ليل الجمعة، من دون سابق إنذار، ومن دون مبرّر، وقتلوا بروح الانتقام وعلى ألسنتهم «سورية والعراق». وأضافت أن السلطات الفرنسية ستحقق وتبحث عن هوية المهاجمين، وكيف حصلوا على الأسلحة، وهل لهم شركاء ساعدوهم، ومن أين تلقوا التعليمات، هل من خلية محلية أم من الرقة في سورية، أو غيرها من معاقل تنظيم «داعش».

«غارديان»: ربما لن تظل أوروبا واحة للحرّية كما كانت بعد هجمات باريس

كتبت صحيفة «غارديان» البريطانية: كم سيمضي من الوقت قبل أن تتصدع الليبرالية الأوروبية؟ إن أسوأ وقت لتقديم تنبؤات يكون في أعقاب وقوع مجزرة إرهابية. فالغضب الشديد يدفع صانعي السياسات والمواطنين على حدّ سواء للإتيان بردود فعل غاضبة.

ومن الجدير أن تقتنع بفكرة أنه حتى ليل الجمعة، لم يكن ردّ فعل أوروبا على الإرهاب متطرّفاً. وعلى رغم التوقعات البشعة، فإن الديمقراطيات الأوروبية لم تحوّل نفسها إلى دول بوليسية. لم تكن هناك أي ردود فعل أو مذابح ضد المسلمين. وظلت دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بريطانيا، حرة ومجتمعات متسامحة عموماً؛ دول يمكننا أن نفخر بها في طريقنا الوعرة بالضرورة، نحو معالجة جميع الأخطاء والتجاوزات.

إن أولئك الذين يفرّون من الإرهاب الحقيقي يعرفون وضعنا الحقيقي أفضل مما نعرفه نحن. فهم يفرّون إلى أوروبا، لا من أوروبا.

على رغم أن قول ذلك قد يبدو قاسياً اليوم، إلا أن الاستجابة المتواضعة للإرهاب هي نتيجة لتواضع العنف. فمنذ هجوم تنظيم «القاعدة» على مركز التجارة العالمي والبنتاغون عام 2001، كانت الميزة الأكثر لفتاً للانتباه حول الإرهاب الإسلامي في أوروبا، هي كيف أنه كان قليل الحدوث هناك. قد يرجع الفضل في ذلك إلى قوات الشرطة ووكالات الاستخبارات لقيامها باعتقال المشتبه بهم قبل تنفيذهم الهجمات. ويمكنك تكرار النقطة الأساسية، وهي أننا ضد التطرف الإسلامي، لا الإسلام نفسه، فمعظم المسلمين يمقتون الدين الشمولي. وأياً كان السبب، تبقى النتيجة العملية أن لا أحد في السلطة قد شعر بضرورة التحرك نحو أي شيء يشبه الأحكام العرفية.

لقد تحملت أوروبا بشكل عادل هجمات مدريد ولندن، ومحاولات القتل الفعلية لليهود، ورسّامي الكاريكاتير، والمفكرين الأحرار في باريس وبروكسل وكوبنهاغن ومرسيليا. الأبعد من ذلك، كان هناك قتلة «الذئب المستوحد» من النوع الذي قتل المسكين لي ريجبي.

لا نتظاهر بأن أوروبا قد بقيت على حالها. فبعد قتل الإسلاميين رسامي الكاريكاتير الذين سخروا من النبي محمد، انتشرت الرقابة الذاتية الجبانة في مجالات الفنون والصحافة، وما كان أكثر جبناً هو عدم الاعتراف بها. ولكن يبقى صحيحاً أن الإسلام الراديكالي لم يفرض قطيعة جذرية مع الماضي. إذا تمكنت من ركوب آلة الزمن، فسترى الاستمرارية بين عالمنا وحال بريطانيا أو فرنسا أو الدنمارك منذ 20 سنة وقد تجاوزت الخلافات بشكل كبير.

لا نقصد التقليل من شأن الجرائم الإسلامية عندما نقول إن أوروبا كانت محظوظة. فمن نيجيريا إلى أفغانستان، إنه مذهب فاشي ديني واحد الذي يبرّر القتل الجماعي والقتل الذاتي لمناطق بكاملها في حرب أهلية. إلا أن العنف المبرر دينياً فشل في ابتلاع قارتنا. فما يزال المشتبه بهم أبرياء حتى تثبت إدانتهم. وما تزال الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان سارية المفعول. وما تزال قضايا الإرهاب تخضع لسيادة القانون، لاالأحكام العرفية. وعلى رغم كل الاستفزازات، ما زلنا على ما كنا عليه ذات مرة.

إن هجمات باريس المنسقة تبدو وكأنها على وشك تغيير أوروبا نحو الأسوأ. فمعاناة الناس الرهيبة، الذين يريدون مجرد تناول وجبة مع العائلة والأصدقاء أو مشاهدة مباراة أو الذهاب إلى حفلة موسيقية، تحرك القلب. وتهز الحسابات الكامنة وراء الهجمات العقل. لم يكن هؤلاء القتلة «ذئاب منفردة» إنما «جنوداً»، إذا جاز لنا استخدام المصطلح من دون منحهم شرف لا يستحقونه، بارتكاب جريمة مخططة جيداً ونفذت ضد الإنسانية.

تخلى الرئيس هولاند بالفعل عن لغة الحياة المدنية، ووصف الفظائع التي وقعت كعمل من أعمال الحرب من قبل «داعش»، لا جريمة مدنية، وأعلن حالة الطوارئ. وقد هدّد أيضاً بإغلاق حدود الجمهورية.

تنغلق الحدود في جميع أنحاء أوروبا الآن. البريطانيون، مع القناة التي تربط بيننا وبين القارة، لايدركون حجم فظاعة رؤية الأسوار تفصل بين سلوفينيا والمجر، أو السويديين، من بين جميع الشعوب المتفتحة والمتسامحة، يضعون حواجز تفتيش على الجسر الواصل بين كوبنهاغن ومالمو. يهدف الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون منطقة مفتوحة على العالم. كان قادتها يتباهون بأنهم استغنوا عن هوس القومية الذي جلب الكثير من الدمار في القرن العشرين. ولكن حتى قبل هجمات باريس، وجدت أوروبا أزمة اللاجئين كبيرة جداً عليها من أجل أن تتحملها.

ربما يصب الأوروبيون المحترمون اللعنات على الأحزاب القومية التي انتفضت ضد الهجرة الجماعية ويصفونها بأنها يمين متطرّف. وقد يقولون إن الخوف الشائع بأن هناك إرهابيين بين اللاجئين الفارين من الأسد و«داعش» ادّعاء سخيف. لكن انتقاداتهم أغضبت مواطنيهم فقط. يريد الشعب الأمن المادي بقدر ما يريدون الأمن الاقتصادي. وسيهاجم الليبراليون، الذين يدينون أي شخص يستخدم مصطلحات مثل «الفاشيون الجدد» أو «العنصريون»، المواطنين ذاتهم الذين هم بحاجة إلى إقناعهم بوجهة نظرهم وضمان هزيمتهم.

للحفاظ على حقوق الإنسان ومنع موجة من تولي الحكومات الاستبدادية السلطة، عليك أن تتقبل فكرة أن بعض المخاوف الأمنية حقيقية، وليست مؤامرة من قبل مجموعة شريرة من المتآمرين لإنشاء حالة من الذعر المعنوي. كما يجب أن نفهم أيضاً أن الهجرة والإسلام الراديكالي يغيّران من أوروبا الآن، وأنه إذا كنت تريد أن يكون لك تأثير في مسيرة وطنك، يتعين عليك أولاً كسب الحق في أن يصغي إليك وذلك بمواجهة هذا التغيير بصدق.

إلى أيّ مدى ستتغير أوروبا؟ يظل سؤالاً بلا إجابة. ومثلما كان الحال دوماً، يعتمد المستقبل على حساب التفاضل والتكامل القاتمة الخاص بعدد الضحايا وإحصاءات الهجوم. بعد هجمات أيلول، توقع معلقون أن عالم المتعة قد انتهى. قالوا إن هذه المفارقة انهارت مع انهيار مركز التجارة العالمي. وفي المستقبل، سنكون أشخاصاً جادين وكئيبين، الذين نظروا إلى حقبة التسعينات الساذجة على أنها عطلة من التاريخ.

لم يحدث شيء من هذا القبيل، لأن موجة العنف المتوقعة لم تأت. بقينا أحراراً في المرح ولهذا يجب أن نكون ممتنين.

ربما سنكون محظوظين مرة أخرى. ربما تكون هجمات باريس جريمة نادرة ومروعة ستعطل حياتنا، ولكن لن تُحدث تغييراً جذرياً بها. ربما سيتم استيعاب المهاجرين وتختفي الأحزاب الشعبية. ولعل كل أولئك المواطنين الفرنسيين والبريطانيين الذين ذهبوا إلى ممارسة القتل والاغتصاب والاستعباد لحساب «داعش» لن يعودوا إلى إثارة الرعب أو إلهام المقلدين على الإنترنت لارتكاب الجرائم.

«أوبزرفر»: بعد باريس... العالم مطالَب بمعالجة قلب الإرهاب في سورية

نشرت صحيفة «أوبزرفر» مقالاً افتتاحياً عن هجمات باريس قالت فيه إن العالم مطالب، بعد هجمات باريس، بمعالجة أساس الإرهاب في سورية.

وتقول «أوبزرفر» إن المسلحين المنتمين إلى تنظيم «داعش» حوّلوا وسط باريس إلى ساحة معركة ليل الجمعة، من دون سابق إنذار، ومن دون مبرر، وقتلوا بروح الانتقام وعلى ألسنتهم «سورية والعراق».

وتضيف أن السلطات الفرنسية ستحقق وتبحث عن هوية المهاجمين، وكيف حصلوا على الأسلحة، وهل لهم شركاء ساعدوهم، ومن أين تلقوا التعليمات، هل من خلية محلية أم من الرقة في سورية، أو غيرها من معاقل تنظيم «داعش».

ولكن «أوبزرفر» ترى أن الإجابة على هذه الأسئلة كلها، وتشديد الإجراءات الأمنية لا يمكن أن تحمي تماماً مدناً مثل باريس ولندن وبروكسل وروما، من مثل هذه الاعتداءات، وإلا فإن السلطات ستقضي على الحريات وطريقة العيش وثقافة الانفتاح والتسامح التي يمقتها الإرهابيون.

وتشير الصحيفة إلى أن الخطر اليوم أن يدفع الخوف بالكثيرين إلى البحث عن الجهة التي يدينونها ويحملونها المسؤولية، وهذه الجهة تتمثل بالمسلمين.

وتختم الصحيفة بالقول إن المزيد من الحروب ليس هو الحل، وإذا أرادت الدول الأوروبية، ودول الشرق الأوسط، تجنب ما وقع لباريس، فإن المجموعة الدولية ملزمة بمعالجة المشكلة الأساسية، وهي الأزمة السورية، التي دخلت سنتها الخامسة.

صحافة عبريّة

ترجمة: غسان محمد

تركي الفيصل و«الاندلاق» على «إسرائيل»

أصبح الأمير تركي الفيصل، الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية في المملكة العربية السعودية، الناطق غير الرسمي بلسان الرياض في وسائل الإعلام «الإسرائيلية». فعلى شرف انعقاد مؤتمر السلام الذي تُنظّمه سنوياً صحيفة «هآرتس» العبرية، كان من الطبيعي جداً أن يدلي الفيصل بدلوه. فبعد كتابته مقالاً لصحيفة «هآرتس» السنة الماضية، جدّد فيه عرض مبادرة السلام العربية، التي أقرّها مؤتمر القمّة العربية الذي عقد في بيروت عام 2002، ثمّ عاد وأقرّها مؤتمر القمّة العربية الذي التأم في الرياض عام 2007، على «الإسرائيليين»، أجرى الأمير السعودي تركي الفيصل مقابلة مع الصحيفة العبرية، عاد وأكّد من خلالها طلب السلام مع الدولة العبرية، وبطبيعة الحال التطبيع معها.

ولفتت الصحيفة في المقدّمة إلى أنّ تركي الفيصل، الابن الثامن للملك فيصل بن عبد العزيز، ورئيس جهاز الاستخبارات السعودي الأسبق، يتولّى مهمة الإلحاح على قادة «إسرائيل» كي يصنعوا السلام، وهو في سبيل ذلك التقى في السنوات الماضية، بشكل علني، شخصيات «إسرائيلية» مختلفة، منها الوزيران السابقان مائير شطريت ودان مريدور، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يدلين، وأخيراً وزير المالية السابق يائير لابيد، زعيم حزب «يش عتيد» المُعارض.

وفي بداية حديثه الصحافي، زعم الأمير السعودي أنّ الحديث الصحافي نابعٌ من ضميره الخاص، مُشدّداً في الوقت عينه على ألّا يُمثل البلاط الملكي أو الحكومة السعودية. علاوة على ذلك، أوضح في الوقت نفسه، أنّه لم يسمع أي شكوى من جانب الحكومة في المملكة السعودية حول آرائه المعلنة.

ولفتت الصحيفة «الإسرائيلية»، التي أبرزت الـ«سبق الصحافي»، إلى أنّ الأمير على يقين، كما الصحافي الذي أجرى معه الحوار في واشنطن، حيمي شاليف، أنّه لولا موافقة السلطات السعودية، الصريحة أو الضمنية، لما كان بالإمكان إجراء الحديث الصحافي. ولفت شاليف إلى أنّ الفيصل استقبله في الفندق الفخم باكراً في منهاتن.

أرادت الصحيفة أن يكون الحوار لمناسبة مبادرة كلينتون العالمية في أفريقيا والشرق الأوسط، والتي يشارك فيها الفيصل، ليتشعّب الحوار في اتجاهات أخرى، أبرزها تحسين صورة المملكة لدى الرأي العام «الإسرائيلي»، والحديث عمّا سمّاه الأمير السعودي «العدو المشترك» لبلاده ولـ«إسرائيل»، ألا وهو الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وخلال حديثه، لفت الأمير السعودي إلى أنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما استهل ولايته الأولى بمنتهى الحزم للدفع بعملية السلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين، ولكنه تراجع سريعاً، الأمر الذي أصاب العالم العربي بخيبة أمل كبيرة، على حدّ تعبيره.

وتابع الأمير الفيصل قائلاً للصحيفة العبرية: لا أحد يظن أنّ واشنطن ستدفع «تل أبيب» إلى تبنّي مبادرة السلام العربية والتوصل إلى حلّ الدولتين، الأمر الذي يعني أنّه لا يوجد سوى «إسرائيل» نفسها كي تكون هي المبادرة إلى ذلك.

إضافة إلى ذلك، لفت الأمير السعودي إلى أنّ مبادرة بلاده هي السبيل للخروج من الطريق المسدود لعملية السلام بين الدولة العبرية والدول العربية، مُشدّداً على أن تشمل انسحاب «إسرائيل» إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران من عام 1967، وإنشاء دولة فلسطينية، وإيجاد حلّ متفق عليه للاجئين الفلسطينيين. وشدّد على أنّه بالمقابل ستحصل الدولة العبرية على تطبيع العلاقات مع جميع دول المنطقة، أي الدول العربية والإسلامية، على حدّ سواء.

علاوة على ذلك، قال الفيصل في معرض ردّه على سؤال إنّ الماضي شهد على أنّ العرب هم من كانوا يقولون «لا»، أما اليوم فإنّ «إسرائيل» هي التي ترفض التطبيع، وأعرب عن اعتقاده بأن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو ليس زعيماً صاحب بعد نظر، وهو، أي نتنياهو، لن يطلق تحركاً سياسياً دراماتيكياً، لذلك، يجب أن تنطلق المبادرة من مصدر آخر، من الرأي العام في «إسرائيل». معرباً عن تمنياته بأن يقرأ الشعب «الإسرائيلي» التصريحات التي أدلى بها لصحيفة «هآرتس».

وأوضح الأمير السعودي أيضاً أنّ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ملتزمان بالحلّ التفاوضي، وأعاد إلى الأذهان أنّ حركة «حماس» أيضاً قد تعهدّت بقبول كل ما توافق عليه منظمة التحرير، وشدّدّ على أنّ هذا هو موقفهم العلني ومن الممكن اختباره. وبطبيعة الحال كانت إيران حاضرةً وبقوّة في اللقاء الصحافي، إذ لفت الأمير الفيصل إلى أنّ العلاقات بين المملكة السعودية والجمهورية الإسلامية شهدت تحسّناً في عهدَي الرئيسين الإيرانيين الأسبقين، هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، إلا أنها تراجعت في عهد محمود أحمدي نجاد، زاعماً أنّ مردّ ذلك يعود في الأساس إلى رغبته في بسط النفوذ الإيراني على الشرق الأوسط بأسره، من سورية والعراق، حتى البحرين واليمن.

كما تطرّق إلى الرئيس الإيراني الحالي، حيث بدا التناغم والتماشي مع الموقف «الإسرائيلي» جلياً وواضحاً، إذ قال: إنّ الرئيس حسن روحاني وإن كان صدر عنه بعض الكلام الجميل، إلا أنّه لم يغيّر الاتجاه حتى الآن. معرباً عن شكّه العميق في أقوال الرئيس روحاني في ما يتعلّق برغبته بتحسين العلاقات مع السعودية.

ورفض الأمير تعريف العلاقات مع إيران بأنّها علاقات بين دولتين عدوين، وقال إنّ العلاقات بينهما تتمحور حول خلافات في الرأي حول عدد من القضايا.

وأضاف: إنّ المحاولة لتحويل الخلافات مع إيران إلى نزاع بين الشيعة والسُنّة يتّم تطويره ونشره من قِبل الميليشيات الشّيعية والتنظيمات الإرهابية التي تحارب في كلٍ من سورية والعراق.

الأمير الفيصل رفض رفضاً قاطعاً ما يشاع عن بلاده بأنها تنشر في العالم الإسلامي التطرّف الأصولي، ولفت في هذه المسألة إلى أنّ السعودية تقف منذ الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك عام 2001 على رأس الكفاح ضدّ الإرهاب، وشدّد على أنّ المملكة قامت باتخاذ إجراءات صارمة، شملت منع تحويل أموال وتصدير خطاب تحريض أو السماح بانتقال الأشخاص إلى مناطق حساسة.

وخلُص الفيصل إلى القول إنّه إذا لم يحرَز أي تقدّم في المسار «الإسرائيلي» ـ الفلسطيني، فإنّ الرياض لن تتعاون مع «تل أبيب» في أيّ قضية من القضايا. يُشار إلى أنّ الصحيفة العبرية نشرت فيديو المقابلة مع الأمير السعودي، والتي أُجريت باللغة الإنكليزية، على موقعها الالكتروني، مع ترجمة إلى اللغة العبرية، بهدف إيصال صوت الفيصل إلى الجمهور «الإسرائيلي»، كما طلب.

تقرير

السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تحتضر ببطء

كتبت مجلة «فير أوبزرفر»: منذ التدخل العسكري الروسي في سورية، صار واضحاً أن السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط لن يكتب لها البقاء في شكلها الحالي.

خلال شهر واحد من الحملة العسكرية الروسية في سورية، أصبح واضحاً أن السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط تخسر على الأرض، وربما تتجه نحو حالة من الانهيار. لم يتم فقط منح نظام الرئيس السوري بشار الأسد قبلة الحياة بفعل الضربات الجوّية الروسية، إنما أيضاً بدأت إعادة تنظيم المصالح في الحرب ضدّ تنظيم «داعش» الآن لمصلحة مشاركة موسكو في العراق. يجري ذلك في حين أن جميع الأحداث الإقليمية تتحرك بسرعة فائقة وتفوق القدرات الاستراتيجية والحكيمة للساسة الأميركان.

لا شيء من هذا يبشر بالخير بالنسبة إلى المصالح طويلة الأجل في الولايات المتحدة، ولم نصل حتى إلى الجزء الأسوأ من المشهد حتى الآن.

منذ بدء الضربات الجوية أواخر أيلول الماضي، لعبت روسيا دورها بوقاحة. لم تستهدف موسكو تنظيم «داعش» بقوة، وبدلاً من ذلك، عزّزت من استهدافها تنظيمات «جبهة النصرة»، «أحرار الشام» والفصائل المتمردة الأخرى (ممن يرتبط البعض منها بصلات مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية). تلك الفصائل التي تضغط بشكل مباشر على معاقل النظام السوري. ونتيجة لهذا التدخل، أصبحت إيران أكثر جرأة ونشرت حوالى 2000 جندي لمساعدة الجيش السوري في هجومه على المدينة التي يسيطر عليها المتمرّدون في حلب.

من المنظور الاستراتيجي الأميركي، هذا ينذر بكارثة على صعيد السياسة الخارجية. ولكن لماذا؟

في حال تمكن الجيش السوري من استعادة السيطرة على حلب بدعم من الضربات الجوية الروسية والقوات البرية الإيرانية، سيحاول الرئيس الأسد تعزيز سيطرته على المدن إلى الغرب من سورية، بما في ذلك دويلات المتمرّدين الفردية على محيط الساحل العلوي. من شأن ذلك أن يقوّض بشكل كبير استراتيجية «إذلال داعش وهزيمته» التي يتبناها الرئيس الأميركي باراك أوباما في نهاية المطاف، بغضّ النظر عن إعلان الإدارة الأميركية نهاية الشهر الماضي عن أنها سترسل قوة متواضعة لا تتجاوز 50 من عناصر القوات الخاصة التي ستُنشر في سورية.

وما زاد الطين بلة، أن سبق كل هذه الأحداث تنفيذ اتفاق تبادل المعلومات الاستخبارية المشتركة في نهاية أيلول، والتي جمعت العراق وإيران وسورية تحت محور جديد من التعاون يجري بقيادة روسيا.

عند إضافة كل هذا، يبدو موقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط غير قابل للدفاع عنه، لا بل معزولاً حتى.

بعض من هذا هو فشل مدوي للتعبير عن استراتيجية إقليمية، وليس فقط للشعب الأميركي، ولكن الأهم من ذلك للعراقيين والسوريين أنفسهم، والذي من المحتمل أن يكون قد ولد تحالفاً قد يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وفي حين أن سياسة الولايات المتحدة هي «إذلال داعش وهزيمته»، فإنها في الواقع لا تقدّم سوى أساس للردع. لا تقدّم هذه السياسة أيّ نوع من الانتصار المستدام.

وبعد سنة واحدة من العمليات العسكرية ضدّ «داعش»، والمعروفة باسم عملية «الحلّ المتأصل»، لم تكن الولايات المتحدة قادرة على ضرب ضَربة قاضية ضدّ «الخلافة» التي نصبت نفسها. وقد تمّ شنّ غارات جوية يومية، ولكن كان هناك القليل على صعيد الدعم الأرضي الفعلي، وهو ضرورة حتمية لهزيمة عدوّ ماكر مثل «داعش». عدم النجاح المحيط بالحملة يغذّي الاعتقاد بأن الولايات المتحدة أصبحت الآن جزءاً من المشكلة، ما أعطى روسيا مساحة لتحقيق مصلحتها الخاصة على حساب واشنطن.

فقط الولايات المتحدة تستطيع أن تستحضر هذا الاسم التحرّري لحملة لا يمكن أبداً أن تفوز بها في الواقع. «الحلّ المتأصّل»، ربما يقول المزيد عن السياسة الواهية المحيطة بالحرب مع «داعش» أكثر من الصراع نفسه.

حتى في العراق، حيث يجب أن يكون الدعم الأميركي مستقراً نسبياً نظراً إلى أكثر من عشر سنوات من بناء الأمة، كبار السياسيين يدعون الآن إلى مشاركة روسيا بدرجة أكثر عمقاً.

في بيان صدر في الحادي عشر من تشرين الأول الماضي، قالت عضو البرلمان العراقي علية نصيف: «الأميركان خدعونا على مدى السنوات الـ12 الماضية». وانتهى البيان بما يلي: «إن القوى السياسية يجب أن تتحمل اليوم مسؤولية وطنية وتاريخية، كما يجب علينا أن نستثمر الفرصة التاريخية للشعب العراقي في السماح لروسيا بشنّ الهجمات المباشرة ضدّ داعش». وأعقب ذلك اعتراف يوم 14 تشرين الأول من النائب العراقي حكيم الزاملي، رئيس لجنة الدفاع البرلمانية القوية، أن الاستخبارات الروسية تم الاستعانة بها من قبل قوات الأمن العراقية لاستهداف قادة «داعش».

في الوقت الحاضر، أشارت مصادر رسمية من القيادة المركزية الأميركية إلى أن لا طلب كهذا من الحكومة العراقية قد صدر للروس. لكن مصادر أمنية غير رسمية داخل العراق لم تستبعد حدوث مثل ذلك الأمر.

فقدان هذا النفوذ يلفت الانتباه إلى وجهة نظر أكثر دقة من الشروط المسبقة التي وضعتها الولايات المتحدة لمشاركتها في الحرب ضدّ «داعش» والأسد. هذه الشروط غير طبيعية تماماً لمسار الصراع ومبنية على أجندات سياسية لا تُبنى على مواقف استراتيجية واقعية، ولكن على مواقف أيديولوجية راسخة لا طائل منها في حرب ضدّ فصيل لا يمثل دولة كـ«داعش».

في العراق، كان ذلك يعني تجاهل دعم عمليات تقودها وحدات التعبئة الشعبية الشيعية المدعومة المعروفة باسم الحشد الشعبي، والتي ترتبط بصلة مع إيران وتفوّقت على الجيش العراقي باعتبارها قوة القتال الرئيسة ضدّ «داعش». وفي سورية، فإن ذلك كان يعني تسليح المتمرّدين لقتال «داعش»، إنّما مع التعهد بعدم قتال نظام الأسد. ومع ذلك، لا يزال الهدف الرئيس بالنسبة إلى معظم مقاتلي المعارضة في سورية، وسيكون دائماً هو إزالة الأسد، لا هزيمة «داعش».

وقد أدّى ذلك إلى سياسة خارجية ثنائية القطب تتواجد في حالة من التناقض شبه الدائم، ما أدى إلى تآكل الثقة في نوع المساعدة التي تبدو الولايات المتحدة مستعدة لتقديمها. ويتجلى هذا أكثر وضوحاً في البرنامج الكارثي الذي تبلغ موازنته 500 مليون دولار لتسليح المتمرّدين السوريين لمحاربة «داعش»، وهو البرنامج الذي تم التخلي عنه من قبل الإدارة الأميركية في 9 تشرين الأول الماضي؛ بسبب عدم قدرتها على إيجاد أيّ «متمردين سوريين معتدلين» وتدريبهم وتسليحهم.

في الواقع، ربما ساعد الضغط العسكري الخارجي من روسيا في إحداث قرار إلغاء المبادرة، ما يدلّ على مدى فتور البرنامج. ولم يقتصر الأمر على أن البرنامج لم يكن واقعياً بالنظر إلى خبرة «داعش» القتالية في أرض المعركة، ولكن كان أيضاً التوقع بأن الولايات المتحدة يمكن أن تطور الأهداف التي قد تخلف تلك التي تتعلق بالمعارضة السورية.

من جانبهم، لا عقبات كهذه لدى الروس، العقبات التي تكتنف الموقف الأميركي، وما يتعلق بذلك من الرؤى السياسية، والخسائر التي يخلفها الصراع، وما ينبغي أن تكون عليه استراتيجيتهم طويلة. اهتمامهم في بناء تحالف لدعم نظام بشار الأسد المعزول دولياً قد سلط الضوء فقط إلى أي مدى سيذهبون لحماية مصالح سياستهم الخارجية الخاصة، شيء ليس لدى الولايات المتحدة الإرادة ولا القدرة على القيام به. وفي هذا الصدد، من غير المرجح أن تبقى السياسة الخارجية للولايات المتحدة على قيد الحياة في شكلها الحالي.